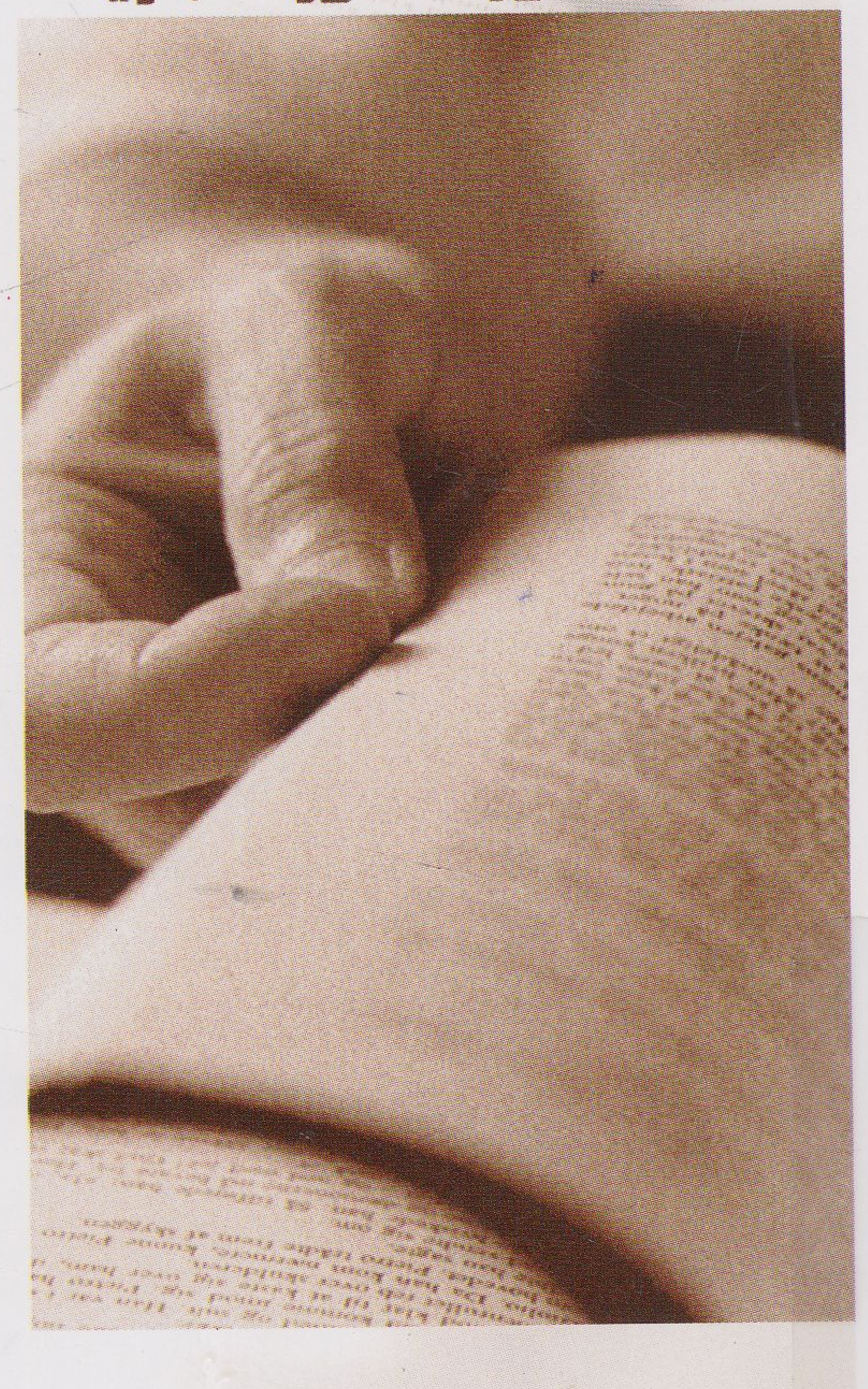


قضايا

محاولة لبلورة تطورات جارية

التحديات السياسية والأمنية في العراق بعد الانسحاب الأمريكي

إعداد
إيمان رجب



www.icfsthinktank.org



قضايا

محاولة لبلورة تطورات جارية

سلسلة شهرية تركز على مناقشة أهم القضايا المثارة المرتبطة بالمتغيرات الدولية أو الإقليمية المؤثرة على مصر مع طرح الرؤية العلمية الموضوعية للتطورات المتصلة بها.

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح - (مركز تفكير) - تأسس عام ٢٠٠٤ لدراسة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والتى تتصل بالمتغيرات العالمية وإنعكاساتها المحلية والإقليمية.

التحديات السياسية والأمنية في العراق بعد الانسحاب الأمريكي

إعداد
إيمان رجب

التعريف بالكاتب:

أ/ إيمان رجب

- باحثة متخصصة في شئون الخليج، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، وطالبة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

تقديم:

مثل الإحتلال الأمريكي للعراق في مارس ٢٠٠٣ صدمة لأطراف عربية وإقليمية ودولية عديدة، فلم يكن من المُتصوَر أن تقوم الولايات المتحدة التي كانت ترفع شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، بإنتهاك صارخ لسيادة دولة مُستقلة ولحق مواطنيها في الحياة والأمن والحرية، وأن تُعيد إلى العلاقات الدولية صورة الإستعمار التقليدي، التي أعتقد كثير من الباحثين والمُحللين أنها اختفت وأصبحت جزء من التاريخ الدولي.

وكان لرفض مجلس الأمن لمشروع القرار الأنجلو أمريكي الذي يُخول الولايات المتحدة الحق في استخدام القوة ضد العراق تحت مظلة الأمم المتحدة، الدور الأساسي في إخراج السلوك الأمريكي من نطاق الشرعية الدولية، وتأكيد الصبغة الإستعمارية الواضحة للإحتلال الأمريكي البريطاني للعراق، ليُصبح احتلالاً مُستنكراً على الصعيد الدولي رسمياً وشعبياً.

وقد فند الإحتلال الأمريكي للعراق مزاعم أن النُظم الديمقراطية أكثر ميلا إلى احترام الشرعية الدولية ومن ثم اللجوء إلى المنظمات الدولية والقضاء والتحكيم الدوليين كأداة لتسوية مُنازعاتها الدولية. فدولتى الإحتلال وهما الولايات المتحدة وبريطانيا، تدعيان إنهما ديمقراطيات عريقة في حين تدعيان أن العراق دولة تسلُطية وهى التي تم انتهاك سيادتها وغزوها واحتلالها دون أى مُبرر سوى تحقيق المصالح الأمريكية والبريطانية. كما أدى السلوك الأمريكي أيضاً إلى انتقاص دور وفعالية الأمم المتحدة، نتيجة التجاوز الأمريكي، لكل ما قد يُعيق تنفيذ مخططاتها وسياساتها حتى ولو كانت الأمم المتحدة ذاتها التي من المُفترض أن تُمثل إرادة المجتمع الدولي والشرعية الدولية بمعناها الواسع.

ورغم إنزال العلم الأمريكي في حفل أقيم في مطار بغداد في ديسمبر ٢٠١١ بمناسبة انسحاب قوات الغزو الأمريكي للعراق وتسليم "كافة المسؤوليات" إلى السلطات العراقية بعد قرابة تسعة أعوام من الإحتلال، إلا إن الإحتلال الأمريكي لم ينته على أرض الواقع، وتداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية مازالت تعتصر العراق، وتزيد من ضبابية حاضره، وغموض مستقبله.

وتتناول هذه الدراسة من سلسلة قضايا رؤية للتحديات السياسية والأمنية التي تُواجه العراق بعد الإنسحاب الأمريكي.

أسرة التحرير

أغسطس ٢٠١٢

مقدمة

ارتبط الحديث دوماً عن انسحاب كامل للقوات الأمريكية من الأراضي العراقية، بفكرتين رئيسيتين، تتمثل الفكرة الأولى في "استعادة" العراق استقلاله وسيادته التي سلبتها حرب تحرير العراق **Free Iraq Operation** والتي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في ٢٠ مارس ٢٠٠٣، وتتعلق الفكرة الثانية بالتحذير المُستمر من قِبَل القيادات الميدانية العراقية والأمريكية، ومن جهات إقليمية، من المخاطر المُترتبة على الإنسحاب(١).

وتُجادِل هذه الدراسة بأن السؤال الأهم، مُرتبط بمدى استقرار الوضع في العراق واكتمال عملية بناء الدولة، على النحو الذي أرساه المشروع الأمريكي، والقائم على مدنية السُلطة السياسية، وتمثيلية المؤسسات الأمنية والسياسية في الدولة لكافة الجماعات الإثنية، أم سيقود رئيس الوزراء الحالي "نوري المالكي" والنُخبة المُحيطة بهِ، عملية جديدة تؤسس لمشروع مُختلف، يُعمق من أسباب الصراع في العراق.

إن الفرضية الرئيسية السائدة حول الوضع في العراق منذ سقوط نظام "صدام حسين" في ٩ إبريل ٢٠٠٣، تدور حول أن وجود القوات الأمريكية هو مصدر الشرعية للنظام العراقي "الجديد"، والضامن "لدرجة ما" من الإستقرار السياسي والإنضباط الأمني في المدن العراقية(٢)، فهُناك قناعة بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعطت الجماعات العراقية السُلطة، وكانت هي تُمارس السُلطة أيضاً.

ويُلاحظ أن الوجود المادي للقوات الأمريكية مُنذ عملية "التدفُق" **Surge** ، فضلاً عن تفعيل دور السُنة من خلال "مجالس الصحوات"، لعب دوراً مُهماً في إقرار الوضع في العراق، حيثُ مثل ذلك رادعاً للقوى العراقية الساعية إلى تعطيل العملية السياسية، أو التي تسعى لفرض حالة من عدم الإستقرار في البلاد من خلال تنفيذ انقلاب ما مُستغلة في ذلك سيطرتها على الجيش "الجديد". كما مثل ذلك رادعاً للجماعات المُسلحة، سواء تلك التابعة لتلك القوى أو المُستقلة عنها، حتى لا تُكرر سيناريو العُنف الذي تفجر مع تفجير مرقدي الإمامين "الحسن العسكري" و"علي الهادي" في مدينة سامراء في ٢٢ فبراير ٢٠٠٦، والذي فجر موجة عُنف اجتاحت المدن العراقية وتسببت في مقتل ٢٧٦٧٦ في تلك السنة، وهو الأعلى مُنذ احتلال العراق(٣).

وذلك مع مُلاحظة أن حالة الصراع التي سيطرت على علاقات القوى العراقية، لم تختف مع ارتفاع عدد القوات الأمريكية في إطار عملية التدفُق، فما حدث هو زيادة اعتمادها على الأدوات السياسية في إدارة الصراع فيما بينها بدلاً من اللجوء للسلاح، وهو ما ساهم في انخفاض مُنحنى العُنف في السنوات التالية على

عملية "التدفُق"، حيثُ بلغ عدد ضحايا العُنف خلال العام ٢٠٠٨ من المدنيين ٩٢٢٢، انخفض إلى ٤٦٧٤ مدنياً خلال العام ٢٠٠٩[٤].

ويُطرَح اكتمال انسحاب القوات الأمريكية المُقاتلة من العراق في ١٨ ديسمبر ٢٠١١[٥]، العديد من التساؤلات حول مدى استقرار العملية السياسية في العراق بعد انسحاب كامل القوات المقاتلة الأمريكية، وهل ستظل القوى العراقية قادرة على إدارة خلافاتها بأدوات غير عسكرية كما كشفت عن ذلك الإنتخابات المحلية في يناير ٢٠٠٩ ؟، أم سيشهد العراق سلسلة من الإنقلابات السياسية أو العسكرية كتلك التي ميزت تاريخه طوال القرن العشرين ؟، وهل ستتصاعد وتيرة العُنف مرة أخرى في المُدن العراقية بحيثُ تقترب من مستوى الحرب الطائفية كما يتوقع البعض ؟، وهل من المُمكن أن تبدأ الحكومة العراقية الجديدة عملية بناء ثانية للدولة العراقية، يكون هدفها حلحلة الصراع وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع ؟، أي علاج الأسباب الجذرية للصراع بين القوى العراقية، بما يسمح بالحديث عن علاقات "سلمية" بينها.

ان هذه الدراسة تُحاول الإجابة على هذه التساؤلات، وتُجادل بأن هُناك عدد من الإشكاليات السياسية والأمنية التي يُثيرها انسحاب القوات الأمريكية، والتي يرتبط مدى تأثيرها بكيفية إدارة القوى العراقية، على اختلافِها وتنوعِها، وأيضاً علاقاتها مع بعضها البعض، وبُقدرتها على بناء توافُق ما فيما بينها يُمكن العراق من التقدُم. كما ترى هذه الدراسة أن هذه الإشكاليات ذات طبيعة "مُلحة"، فهي ظهرت على السطح منذ سقوط نظام "صدام حسين" في ٩ أبريل ٢٠٠٣، وتُمثل "قنابل موقوتة"، قد تنفجر في أي لحظة، وستؤدي حينها إلى حدوث انتكاسة، سياسية وأمنية، كبيرة في العراق.

في هذا الإطار، تنقسم هذه الدراسة إلى جزئين، يُناقش الجزء **الأول** الإشكاليات السياسية التي ستثور خلال الفترة المُقبلة، والتي من المُتوقع أن تؤثر على الصراع بين القوى العراقية وكيفية إدارة علاقاتها فيما بينها، في حين يُناقش الجزء الثاني الإشكاليات الأمنية التي تُثيرها عملية انسحاب القوات القتالية والتي اكتملت في ١٨ ديسمبر ٢٠١١[٦]، والتي من المُتوقع أن تؤثر على الأمن والنظام في المدن العراقية.

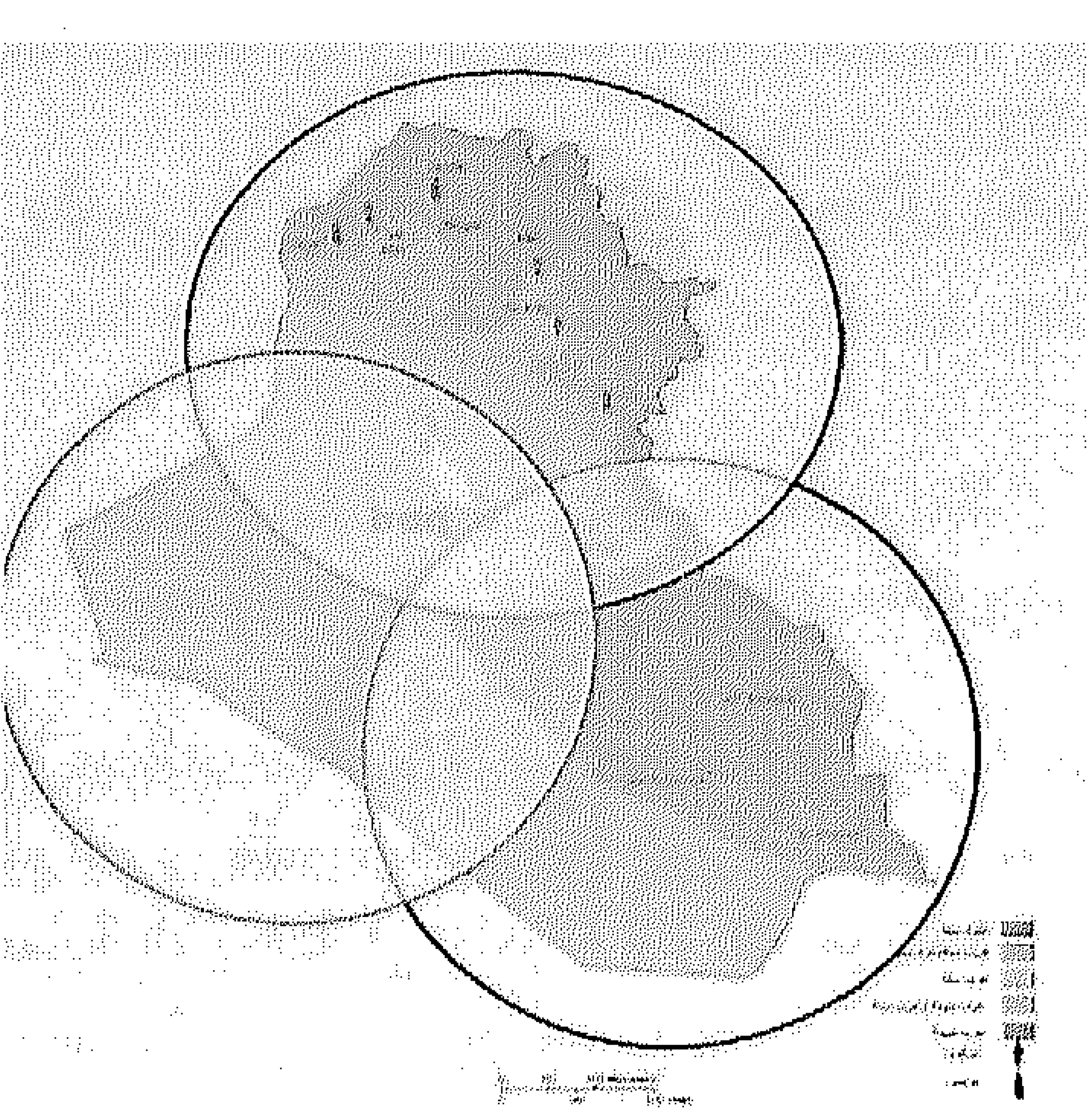
وستستفيد الدراسة في مُعالجتها لتلك الإشكاليات من منهج "مايكل لوند" في تحليل الصراعات[٧]، نظراً لما لهُ من قيمة في فهم أبعاد الصراع في العراق وديناميكيته، كما ستعتمد في تحديدها مستوى التغيُر والإستقرار في مُعدل العُنف في المدن العراقية على عينة من أعمال العُنف التي نفذتها جماعات مُسلحة، ونتج عنها مقتل عراقيين، سواء كانوا مدنيين أو عناصر في الأجهزة الأمنية العراقية أو في قوات الصحوات، خلال الفترة من أبريل ٢٠١٠ حتى ديسمبر ٢٠١١، وذلك بالإعتماد على قاعدة البيانات الخاصة بمنظمة **Iraq Body Count**.

أولا: أبعاد الصراع السياسي في العراق :

تكشف مُتابعة التطوُرات السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ عن تكون نوع ما من "التقاليد" السياسية حول كيفية إدارة الصراعات بين القوى العراقية على اختلاف توجُهاتها وانتماءاتها، خاصة تلك التي قبلت الإنخراط في العملية السياسية، وهذا ما اتضح منذ تشكيل الحكومة العراقية الدائمة في ٢٠٠٦ برئاسة "نوري المالكي".

فخلال السنوات الثلاث السابقة على تشكيل الحكومة الدائمة، دفعت حالة الفوضى، التي صاحبت حل الجيش العراقي وهدم مؤسسات الدولة، القوى العراقية إلى تطوير ميليشيات مُسلحة خاصة بها من أجل ضمان تحقيق مكاسب سياسية معينة عن طريق حماية مناطق نفوذها التقليدية أو توسيع تلك المناطق، فكانت العلاقات الصراعية والاحتكام إلى السلاح لتسوية الخلافات السياسية هي السمة الغالبة على علاقات هذه القوى. وقد أدى هذا الوضع إلى تطور ثلاث دوائر مُتداخلة من العُنف والصراع في العراق، يُمكن التمييز بينها على المستوى النظري بالإستفادة من منهج "مايكل لوند" في تحليل الصراعات **<u>كما يتضح من الشكل التالي:</u>**

شكل رقم (١) : دوائر الصراع في العراق



- الدائرة الأولى هي "الصراع على النفوذ"، وتتمثل أطرافها في الميليشيات المسلحة التابعة للتيارات السياسية على اختلافها، حيث تتصارع فيما بينها على السلطة والنفوذ.
- الدائرة الثانية هي "الصراع من أجل إقرار السلطة الأمنية للدولة"، وهو صراع يدور بالأساس بين القوات الحكومية والقوات الأمريكية في مواجهة الميليشيات والجماعات البعثية المسلحة.
- الدائرة الثالثة هي "الصراع ضد المتمردين"، ويدور بين القوات الحكومية والقوات الأمريكية في مواجهة جماعات المقاومة المسلحة والتنظيمات الإرهابية.

وقد كشفت انتخابات ٢٠٠٦، ثم الإنتخابات المحلية في يناير ٢٠٠٩، والإنتخابات النيابية في مارس ٢٠١٠ عن تحوُل قرار اللجوء للسلاح إلى قرار صعب تتردد القوى العراقية في اتخاذهِ، حيثُ باتت تُفضل حل مشاكلها بأدوات سياسية، ولم يؤد ذلك إلى اختفاء دائرتي الصراع الأولى والثانية، وإنما إلى تغيُر أدوات إدارة الصراع. وذلك مع مُلاحظة استمرار نشاط بعض الجماعات المُسلحة التي تُغرد خارج السرب، وهي تحديداً القاعدة والجماعات المُوالية لها، مما أدى إلى اتساع دائرة العُنف الثالثة بعد أن تراجع حجمها جُزئياً خلال العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

وعودة هذه الدوائر للنشاط خلال المرحلة التالية على الإنسحاب الأمريكي، مُرتبط بالديناميكية التي تتحرك بها، وهي مُرتبطة بإعتبارات سياسية بالدرجة الأولى، خاصة بكيفية توزيع السُلطة والثروة والنفوذ بين القوى العراقية، وبمستوى الثقة بين هذه القوى، حيثُ يحكُم العلاقات بينها حالة من عدم الثقة ترتب عليها نزوعها لإقصاء أي قوة قد تضُر بما حققته، أو ما تسعى لتحقيقهِ من مُكتسبات سياسية وأمنية، وهذا العامل مُهم في فهم الدائرتين الثانية والثالثة من الصراع(٨).

ولذا تظل كيفية إدارة الصراع على السُلطة والموارد في المدن العراقية بعد الإنسحاب الأمريكي، خاصة في المناطق المُتنازع عليها، وإلى أي مدى ستلتزم القوى العراقية بما تُبلور من "تقاليد" سياسية، مُحرك التغيير الذي سيُغير شكل العراق، وربما يجعلهُ مُختلف تماماً عما اصطلح على تسميتهِ العراق "الجديد" طوال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١١.

ويُمكن تحديد قضيتين مُرتبطتين بالصراع السياسي في العراق خلال الفترة المُقبلة، وسيتم تحليل كُل مِنهُما على حدةِ.

١- أزمة "التداول" السلمي للسُلطة:

حيثُ تركت الولايات المتحدة العراق بنظام سياسي لا تحكُمه قواعد مقبولة من القوى السياسية، كما لا تتوافر لدى تلك القوى القُدرة على بناء التوافُق الذي يسمح بتوليد قواعد جديدة تعمل على تقدُم العملية السياسية في العراق، وهذا من شأنهِ أن يُسهل عملية الإنقلاب على تلك القواعد، فضلاً عن استمرار وضع الأزمة بكُل ما له من تداعيات أمنية.

فمن ناحية، لا يوجد احترام لقواعد اللعبة السياسية على النحو الذي أقره الدستور والقانون، حيثُ لم يعُد تقاسُم المناصب السياسية مُرتبطاً بنتيجة الإنتخابات بقدر ارتباطه بضرورة وجود "مُمثل" عن الطائفة أو العرقية، وقد جاء في مُذكرات

"بريمر" "سنتي في العراق" أن "الإنقسامات العرقية التي سيطرت على الساسة العراقيين، كانت أقل وضوحاً بين العراقيين العاديين"، وهذا يعني أن مشروع "المُحاصصة" الطائفية هو مشروع نُخبوي تفرضه النُخبة السياسية التي نشطت في العراق منذ سقوط نظام "صدام حسين". كما أن المُمارسة العملية تكشف أيضاً عن أن العراقيين لا يقبلون الخروج عن هذه المُحاصصة استناداً لنتائج الإنتخابات. فعلى سبيل المثال، لم يتم الإعتراف بحقيقة فوز قائمة "إياد علاوي" بالأغلبية في انتخابات مارس ٢٠١٠، كما كان عدم احترام قواعد اللعبة مسئولاً عن أزمة تشكيل الحكومة بعد تلك الإنتخابات، والتي نتجت بداية عن عدم اتفاق القوى على تفسير المادة ٧٦ من الدستور العراقي، والتي تُحدد من له حق تشكيل الحكومة العراقية، هل هو من حصل على أكبر عدد من الأصوات (قائمة علاوي) أم من شكل الكتلة الأكبر (قائمة المالكي).

ومن ناحية ثانية، نتج عن غياب القُدرة على بناء التوافُق، تعثُر عملية بناء التحالُفات السياسية بين القوى الفائزة في الإنتخابات، والتي تسببت في طول المدة الزمنية التي استغرقها تشكيل الحكومة، حيثُ استغرق تشكيلها حوالي تسعة أشهر، وهذه السمة لازمت تشكيل الحكومات العراقية منذ انتخابات ديسمبر ٢٠٠٥ حين تشكلت أول حكومة دائمة، حيثُ استغرق تشكيلها خمسة أشهر.

ومن ناحية ثالثة، لم يعُد هُناك التزام من جانب القوة المُشكلة للحكومة، بأي اتفاق مع القوى السياسية الأخرى، مع تبرير ذلك ببعض مواد الدستور التي يتم انتقائها لتبرير الموقف، حيثُ عطل "نوري المالكي" تشكيل المجلس الوطني للسياسات الذي تم الإتفاق عليه في اتفاق ١١ نوفمبر ٢٠١٠، الذي وضع حلاً لأزمة تشكيل الحكومة(٩)، استناداً إلى كونهِ غير دستوري، وهذا يطرح سؤال حول سبب القبول بالإتفاق ابتداء رغم احتوائهِ بنود لا تتفق والدستور.

كما اتجه "المالكي" بعد الإنسحاب الأمريكي، لإقصاء مُمثلي القائمة العراقية في حكومتهِ، وهدد بتشكيل حكومة أغلبية(١٠)، دون الإهتمام بالحفاظ على التحالُف السياسي الذي تشكلت حكومتهِ استناداً إليه. وهو ما يُشبه انقلاب سياسي لم يتضح موقف إيران منه بعد. ونجاح هذا الإنقلاب السياسي، سيُسهله وجود فجوة كبيرة بين المُواطن العراقي والنُخبة الحاكمة حالياً، ومحدودية قُدرة الشارع على التأثير على الحكومة والوقوف ضد أي سياسة اقصائية تستخدمها، فالمُواطن العراقي لا يزال يُعاني من مشاكل مُرتبطة بالخدمات والإنقطاع المُستمر للكهرباء، تجعلهُ مُنشغلاً عن تفاصيل الصراعات بين النُخب الحاكمة.

وبالتالي، إذا كانت واشنطن قد حرصت على تشكيل حكومة تُمثل كُل القوى العراقية بعد انتخابات ٢٠١٠، وقبلت إيران بذلك على مضض، فإن استمرار هذه الحكومة، واستمرار الطابع "التمثيلي" في الحكومات المُقبلة، واستمرار ما صاحبها

من استقرار شكلي، أصبح محط تساؤل. وقد يترتب على هذا الوضع، تطوُر ديناميكيات داخلية، تقودها القوى المُتضررة من سياسات "المالكي"، والقوى الجديدة مثل "قيس الخزعلي" الذي أعلن نزعه سلاحه ودخوله في العملية السياسية[١١]، والتي قد تُثير قضيتين رئيسيتين: تتعلق القضية **الأولى** بالنُخبة الحاكمة، فالذي يحكُم العراق منذ عام ٢٠٠٣ هي المُعارضة العراقية التي نكل بها النظام السابق، والتي لاتزال مُلتزمة بقرارات اتخذها الحاكم المدني في العراق "بول بريمر"، مثل حل الجيش وإقصاء البعثيين، والسؤال المطروح هنا: هل انسحاب القوات الأمريكية سيؤثر على شرعية هذه النُخبة ؟

هُناك حديث عن احتمال ظهور قيادة شعبية تهز شرعية النُخبة الحالية بما فيها المُكون الكُردي، وقبل انتخابات ٢٠٠٦، كان السيد "مُقتدى الصدر" هو النموذج، والذي كان الرهان على عودته إلى العراق مرة أُخرى. ذلك إلى جانب "نوري المالكي" الذي لم يكُن معروفاً قبل اختياره رئيساً للوزراء، والآن لا يوجد نموذج واضح، حيثُ لاتزال القيادات السياسية التي دخلت مع الإحتلال هي التي تتحكم في الحياة السياسية، مثل "إياد علاوي"، و"إبراهيم الجعفري"، و"أحمد الجلبي"، و"عادل عبد المهدي"، و"عبد العزيز الحكيم" ثم ابنه "عمار الحكيم"، والقادة الأكراد. ويُلاحظ أن العلاقة بين هذه القيادات لاتزال مُتأثرة بحياة المنفى، حيثُ لا تزال تلجأ إلى المُناورات والمؤامرات السياسية. وبحسب "عادل عبد المهدي"، نائب الرئيس العراقي، فإن "مُعظمهُم لا يزالون يتصرفون وكأنهم في المُعارضة بدلاً من بناء الدولة"[١٢].

ولعل ما يحتاجه العراق هو نُخبة سياسية جديدة تُطور مشروع خال من الإنتقام من الماضي، ومن اقصاء المُعارضة، ويتخذ من التوافُق السياسي أساساً لهُ.

وتتعلق القضية **الثانية** بـ "مدنية" السُلطة السياسية واحتمال وقوع "انقلاب" عسكري قد تُدعمه القوى الإقليمية أو الدولية، ويُواجه هذا السيناريو عقبات عدة في ضوء الوجود الأمريكي، والنفوذ السياسي والمُخابراتي للقوى الإقليمية، خاصة إيران، فنجاح الإنقلاب يحتاج لدعم تلك القوى[١٣]، ومع ذلك، فقد طرحت بعض دوائر صُنع القرار في الولايات المتحدة منذ نهاية عام ٢٠٠٦، فكرة دعم انقلاب عسكري للإطاحة بنظام "نوري المالكي"، بعد ما أظهره من فشل في خفض مستوى العُنف في العراق، وفي الحفاظ على التحالُف الذي أوصلهُ للسُلطة[١٤].

ويكتسب سيناريو "الإنقلابات" أهمية، مع الفراغ الأمني الذي يخلُفه خفض القوات الأمريكية، خاصة في ضوء استمرار عملية تسليح الجيش العراقي، وتعاظُم أهمية دوره في إقرار الوضع السياسي والأمني في العراق، وتسييس دوره من خلال هيمنة "نوري المالكي" على شئونهِ، وعلى غيرهِ من المؤسسات الأمنية.

ويُدعم هذا السيناريو عاملان، ينصرف العامل **الأول** إلى خبرة العراقيين في تنفيذ الإنقلابات العسكرية، فعلى سبيل المثال، حين سئل أحد جنرالات الجيش العراقي البارزين عن احتمال وقوع انقلاب من قبل أحد القادة السياسيين، شرح خطة مُفصلة لكيفية تنفيذ انقلاب، من خلال قلب عدد من الشاحنات لسد طريق بين القاعدة الأمريكية الرئيسية والمنطقة الخضراء، والإستيلاء على محطة التليفزيون ومُحاصرة البرلمان(١٥).

وينصرف العامل **الثاني** إلى مُحاولات الإنقلاب على مُستوى المحافظات التي حاولت أن تُنفذها الأجهزة الأمنية المحلية، ومن ذلك مُحاولة الإطاحة بمُحافظ ديالي "رائد راشد"، من قبل مُناصري رئيس الشرطة في المحافظة "غانم القريشي" في أغسطس ٢٠٠٨، وقد جاءت هذه المُحاولة بعد عدة أشهر مما يُمكن تسميته بـ "الحرب الباردة" بين محافظ ديالي و"القريشي" حول الصلاحيات الأمنية للأخير(١٦).

وبالنظر إلى خبرة الإنقلابات في العراق، وحداثة المُمارسة الديمقراطية فيه، فإن انقلاب الشعب على الإنقلابيين إذا نجحوا في السيطرة على السُلطة، في ضوء هشاشة الوضع الأمني في المدن هو احتمال ضعيف، وهذا يعني أنهُ إذا اضطرت الإدارة الأمريكية لدعم انقلاب ما في العراق خلال الفترة المُقبلة ظناً منها أن في ذلك حماية لمشروعها هُناك، فإن ذلك سيكون في جوهره بداية انهيار المشروع الأمريكي في العراق القائم على فكرة مدنية السُلطة السياسية، والتداوُل السلمي لها من خلال الإنتخابات.

٢- تحدي "الأقاليمية":

منذ بداية الإحتلال الأمريكي، ظلت فكرة فيدرالية الدولة العراقية، وتحوُل المحافظات إلى أقاليم استناداً للمادة ١١٥ من الدستور العراقي، من القضايا الشائكة التي توقع كثيرين أنها قد تُفجر العراق، خاصة وأنها مُرتبطة بصراع كامن حول النفط، فثروات العراق النفطية تتركز في المحافظات الشمالية بنسبة ٢٠% وفي المحافظات الجنوبية بنسبة ٨٠% مما يترُك الوسط فقير نفطياً(١٧)، وبصراع آخر مُتحول في طبيعتهِ، مُرتبط بإقصاء السُنة عن المؤسسات السياسية والأمنية.

وقد شهدت الفترة المُصاحبة لإكتمال الإنسحاب الأمريكي من العراق، تزايُد المُطالبة بالتحوُل إلى أقاليم من قبل صلاح الدين والأنبار، وديالي(١٨)، وهي محافظات يُعتبر السنة مُكون مُهم فيها. وربما يكون هذا التحرُك رد فعل على سياسات "المالكي" التي استهدفت السنة والقائمة العراقية التي تمثل قطاع مُهم من السنة، حيثُ شنت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات لأساتذة وأكاديميين في جامعة تكريت، ولضباط سابقين بتهمة انتمائهم لحزب البعث، وتدبيرهم انقلاب عسكري، كما استهدف "نوري المالكي" نائب الرئيس العراقي "طارق الهاشمي"، ولعب دور

ما في استصدار مُذكرة اعتقال في حقهِ، وسعى لسحب الثقة من نائبهِ "صالح المطلك"، وكلاهما من قيادات القائمة العراقية. كما قد تكون رد فعل على فشل "المالكي" في تحسين الوضع الاقتصادي والخدمي في البلاد، خلال المئة يوم التي تحدث عنها بعد تشكّل حكومته.

ويرتبط جوهر هذه المشكلة بالعلاقة بين الحكومة المركزية في بغداد والحكومات المحلية في المحافظات من ناحية، وبينها وحكومة إقليم كردستان من ناحية أخرى، والتي من المُتوقع أن تتفجر خلال الفترة المُقبلة.

ففيما يتعلق بالحكومات المحلية، شهدت الفترة (٢٠٠٦- ٢٠١١) نزوع "المالكي" لتكريس سُلطة الحكومة المركزية على حساب الحكومات المحلية، مما خلف حكومات محلية ضعيفة، غير قادرة على الإستفادة من البنود المُخصصة لها في ميزانية الدولة في تطوير الوضع الخدمي فيها، فضلاً عن عدم قُدرتها على مُحاسبة الشرطة المحلية على التقصير في توفير الأمن فيها.

ويرتبط بهذا البعد مُشكلة خاصة بكيفية تشكيل الأجهزة المحلية، خاصة اختيار مديري هيئات الإستثمار في المحافظات، فمنذ الإنتخابات المحلية بدأت حركة تغيير في إدارات هيئات الإستثمار على ضوء نتائج الإنتخابات، واتجهت قائمة "المالكي" في المحافظات الجنوبية بإعتبارها الفائز الأكبر فيها، إلى السيطرة على اختيار رؤساء الإدارات دون الإهتمام بإعتبارات الكفاءة والمهنية، ودون الشراكة مع القوى الأخرى. وقد ردت كتلتا "شهيد المحراب" التابعة للحكيم، و"الأحرار" التابعة للصدر، على هذا السلوك في محافظة "ذي قار" على سبيل المثال، بتعليق عضويتهما في مجلس المحافظة(١٩).

وفي حالة حكومة إقليم كردستان، التي تُعتبر الإقليم الوحيد الموجود حالياً في العراق، يدور الخلاف بينها والحكومة المركزية حول صلاحيات كُل مِنهُما في مُواجهة الأخرى، حيثُ تصاعدت الخلافات بين الجانبين حول عدد من القضايا، أبرزها حدود دور قوات البشمركة، فبينما يتعامل معها إقليم كردستان كقوة نظامية تابعة له يمتد نطاق عملياتها إلى المناطق المُتنازَع عليها في "نينوى" و"كركوك" و"صلاح الدين" و"ديالي" والتي تُنظمها مادة ١٤٠ من الدستور، ترى حكومة "المالكي" أن الجيش العراقي هو المسئول عن تأمين الأوضاع في المناطق المُتنازَع عليها.

وقد تطور هذا الخلاف حول حدود الصلاحيات إلى مُواجهات وقعت بين فرق الجيش العراقي التي انتشرت في مدينة "كركوك" لحماية العرب والتُركمان، وبين قوات البشمركة الموجودة هُناك بعد انتخابات المجالس المحلية(٢٠).

كما يختلف الجانبان حول كيفية إدارة حقول النفط والغاز الواقعة في إقليم كردستان، فبينما تنزع حكومة الإقليم إلى التفرُد بإبرام عقود النفط مع الشركات الأجنبية، ترى الحكومة المركزية أنها صاحبة الحق في ذلك.

بعبارة أخرى، تسعى حكومة كردستان لمزيد من الإستقلالية، بينما رفضت حكومة "المالكي" هذا المسعى ودفعت نحو مزيد من المركزية في إدارة شئون البلاد بما يضمن تبعية الإقليم للحكومة المركزية، ويدعمها في ذلك بعض الأحزاب الشيعية كحزب "الفضيلة". بينما يرى الأكراد في استمرارهِ خطراً يُهدد ما حصلوا عليه من مكاسب، وهذا ما أكده بيان حزب الإتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه الرئيس العراقي "جلال طالباني" الصادر في ١٦ مارس ٢٠٠٩(٢١). كما أنهُ من المُحتمل أن يتجه إقليم كردستان إلى الإعلان عن حقهِ في تقرير المصير، إذا ما تم الإخلال بمواد الدستور التي تعُالج القضايا الشائكة بين كردستان والحكومة المركزية، خاصة تلك المُتعلقة بالمناطق المُتنازَع عليها، وهذا ما أكده الرئيس العراقي"جلال طالبان" ورئيس إقليم كردستان "مسعود بارزاني" أكثر من مرة(٢٢).

ثانيا: "التحديات" الأمنية المحتملة:

يُعاني العراق بعد الإنسحاب الكامل للقوات القتالية، من إشكالية خاصة بتحقيق الأمن **Security** والنظام **Order**، في المدن العراقية، بالإعتماد على قواته فقط، وترتبط هذه الإشكالية في جوهرها بأن القوات العراقية ليست الطرف الوحيد الذي يحتكر امتلاك السلاح، أو استخدام العُنف، فضلاً عن ضعف تلك القوات وتدني كفاءتها.

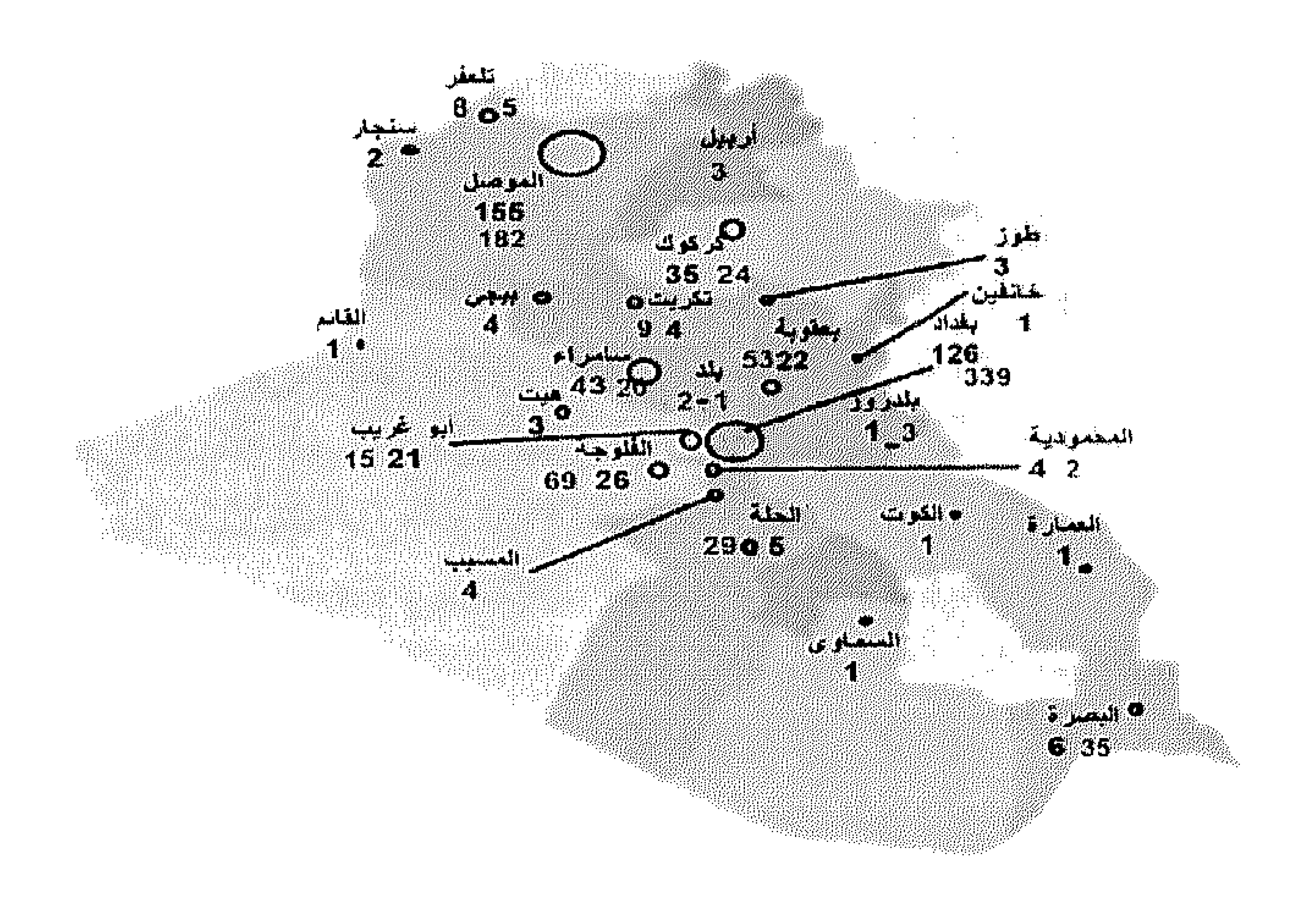
وينصرف مفهوم النظام إلى الحياة الطبيعية في المدن، ويعني عملياً غياب حظر التجوُل والحواجز الأسمنتية الفاصلة بين شوارع المدن، وعودة المدارس وحركة الأسواق وعدم الإعتداء على الملكيات الخاصة، وهو لا يرتبط بالضرورة بإرتفاع معدل الأمن، فقد يكون هُناك نظام على شاكلة النظام الذي فرضه التيار الصدري في مدينة الصدر قبل مارس ٢٠٠٨، في ظل انعدام الأمن. ولاتزال المدن العراقية تشهد حالات من غياب النظام، وهذا ما تُفيد بهِ الحوادث المُتكررة لسرقة محلات الصاغة في بغداد ومحلات الصيرفة والمصارف(٢٣).

وفيما يتعلق **بأمن** المدن، والذي يقاس بحجم أعمال العنف أو الهجمات المسلحة، فمازال أمن المدن العراقية يعتمد على الوجود الفعلي المادي للقوات، خاصة في المناطق المتنازع عليها. كما لا تزال هناك مدن غير آمنة مثل المقدادية، ومناطق غير آمنة داخل بعض المدن. واستنادا لقاعدة البيانات الخاصة بموقع عدد القتلى في العراق، تعتبر بغداد والموصل من أكثر المناطق الأقل أمنا في العراق(٢٤).

وقد اتسم أمن العراق خلال فترة ولاية "نوري المالكي" بالهشاشة، نتيجة استمرار الأسباب الهيكلية للعُنف دون أن تتم مُعالجتها بجدية، مُمثلة في انعدام الثقة، واستمرار الإقصاء السياسي، وانتشار الولاءات الضيقة. كما اعتمد "المالكي في تقييمه للوضع الأمني خاصة خلال فترة ولايته الأولى، على الوجود المادي للقوات الأمنية في المدن، سواء العراقية والأمريكية، فمثلاً اهتم في الغزالية بزيادة عدد القوات، دون الإهتمام بإقناع من هجر بيته بسبب غياب الأمن بالعودة إليه، حيثُ يُقدر عدد السكان في الغزالية ببغداد بحوالي ١٣ ألف مواطن، ويوجد بها ٥٠٠ جندي من الجيش و٧٠٠ عنصر من الشرطة الوطنية، و٤٠٠ عنصر من الصحوات، وعدد من قادة الشرطة العاديين والشرطة السرية وشرطة المرور(٢٥)، ورغم ذلك لايزال بيت من كل ٥ بيوت مهجور حتى اليوم.

ويُعتبر ارتفاع مُنحنى العُنف خلال الفترات الإنتقالية لنقل السُلطات والمسئوليات الأمنية، مؤشر جيد على هشاشة الوضع الأمني، فخلال الفترة من إبريل حتى أغسطس ٢٠١٠ عاد العُنف بقوة في "المُوصل" و"بغداد" و"سامراء" و"كركوك" و"الفلوجة" و"بعقوبة"، وخلال الفترة من يوليو ٢٠١١ وحتى ١٨ ديسمبر ٢٠١١ حين تم إعلان انهاء المهام القتالية، عاد العُنف إلى "بغداد" و"الموصل" و"الفلوجة" (انظر شكل رقم ٢).

شكل رقم (٢)
أعمال العنف* في المدن العراقية في الفترة
إبريل ٢٠١٠- ٣١ أغسطس ٢٠١٠، يوليو ٢٠١١-١٨ ديسمبر ٢٠١١



*تمثل هذه الخريطة المدن التي وقعت فيها أعمال عنف أدت إلى وقوع ضحايا من المدنيين ومن أجهزة الأمن العراقية وعناصر الصحوات، تشير الأرقام الملونة باللون الأسود إلى أعمال العنف التي وقعت في الفترة أبريل ٢٠١٠- ٣١ أغسطس ٢٠١٠، وتشير الأرقام الملونة باللون الأحمر إلى الأعمال التي وقعت في الفترة يوليو ٢٠١١- ١٨ ديسمبر ٢٠١١.

كما يكشف الوضع في العراق عن أن الميليشيات المسلحة قد تتمكن من فرض النظام في المدن العراقية، وذلك في الوقت الذي تُمثل فيه مظهر من مظاهر انعدام الأمن في العراق، وهُنا تظل إشكالية أولوية النظام على الأمن هي التحدي الذي يُواجه الحكومة العراقية الجديدة، فهل تتجه الحكومة العراقية للتخلي عن النظام من أجل تحقيق الأمن؟ وهل ستنجح في تحقيق ذلك في الوقت الذي لم تنجح فيه في ضمان النظام اعتماداً على قواتها، أو في ضمان أمن حقيقي مُستقر في المدن؟ حيثُ لاتزال هُناك أعمال عنف تستهدف المدنيين. ويرتبط بهذه الإشكالية عدد من التحديات الأمنية، التي من المتوقع أن تُصبح خلال الفترة المُقبلة حاكمة للوضع في العراق ومصدر تهديد حقيقي لهُ، ونتناول كُل منها على حده.

١ - "تحدي" رفع كفاءة القوات العراقية:

ترجع هشاشة الوضع الأمني في المدن العراقية في جزء منها إلى اعتبارات فنية خاصة بكفاءة قوات الأمن العراقية، وقُدرتها على منع أي تهديد أمني وعلاج تبعاته في حال وقوعه، وجاهزيتها لمنع وقوعه أو تكراره في المُستقبل. فإستناداً لتقرير المُحقق العام الخاص بإعادة البناء في العراق، والذي قدمه للكونجرس في نهاية أكتوبر ٢٠١١، كانت القوات الأمريكية تقدم حتى فترة إعداد التقرير الدعم اللوجستي والجوي، والمعلوماتي والإستطلاعي، للقوات العراقية أثناء قيامها بأي عملية مُداهمة أو في حال انخراطها في أي مُواجهات مع الجماعات المسلحة[٢٦]، وحتى اكتمال الإنسحاب في ١٨ ديسمبر ٢٠١١، لم يتم بناء هذه القُدرات، وقد أكد التقرير أن تطوير هذه القُدرات يحتاج عدة سنوات.

وأكد التقرير كذلك، استمرار تواضُع كفاءة القوات العراقية، سواء قوات الجيش خاصة في مجالات الدفاع الجوي، والبحري، أو قوات الشرطة، خاصة في مجال حماية البُنى التحتية والحدود، ومُكافحة الإرهاب[٢٧].

وهذه الحقائق تُفسر عدم وجود ثقة كاملة لدى السياسيين العراقيين، ولدى القيادات الميدانية الأمريكية والعراقية في جاهزية القوات العراقية لتأمين نفسها بعد انسحاب كامل القوات العراقية، وفي ضوء ذلك يُمكن فهم حديث "روبرت جيتس" وزير الدفاع الأمريكي عن احتمال حدوث "انهيار تام في القوات العراقية يستدعي تدخُلاً من القوات الأمريكية "، وحديث مسئولين في الجيش الأمريكي عن وجود "عمليات مُشتركة" مع قوات الأمن العراقية في المواقف "الحرجة"[٢٨]، وإمكانية دعمهم للقوات العراقية في مجال التغطية الجوية بإستخدام طائرات هليكوبتر عسكرية ومُقاتلات وطائرات بدون طيار. ولعل هذا سبب حالة الإنقسام في الحكومة العراقية حول التمديد لوجود القوات الأمريكية إلى ما بعد ٢٠١١، وحول إبرام اتفاق مُنفصل خاص بالمُدربين الأمريكيين.

ويُمكن تفسير استمرار ضعف هذه الأجهزة بثلاثة عوامل، يتعلق **العامل الأول** بإستمرار كونها مجالاً لإعمال منطق الإقصاء الطائفي في مُواجهة السنة من ناحية والإقصاء العرقي في مُواجهة العرب من ناحية أخرى، حيثُ يغلب على تشكيل الجيش الإتحادي المُكونان الشيعي والكردي، ويغيب المكون العربي عن جيش إقليم كردستان. وقد يرجع ذلك إلى أن بناء تلك الأجهزة تم قبل أن يتم التوصُل لصيغة مرضية لتسوية الصراع الدائر في العراق والذي تفجر مع الإحتلال، فقد كان من المُمكن أن تكون هذه الأجهزة إحدى أدوات استقرار الوضع في العراق لو تأخر تشكيلها لحين التوصُل لتلك الصيغة، ففي المجتمعات المُنقسمة تزداد فاعلية هذه الأجهزة كلما غاب عن تشكيلها المنطق الحاكم للصراع بين الجماعات(٢٩).

ويتعلق **العامل الثاني** بضعف الولاء لدى عناصر هذه الأجهزة، فقد انضم هؤلاء إلى تلك الأجهزة إما هروباً من البطالة التي تتراوح نسبتها ما بين ٢٧% و٦٠% إذا لم يكُن هُناك حظر تجول(٣٠)، أو لخدمة الإثنية التي ينتمون إليها. وهذا كان واضحاً بشدة في عناصر الشرطة(٣١)، وتُشير عدة تقارير إلى أن نسبة مُهمة من هؤلاء هم أعضاء صوريون في الشرطة أو الجيش، يقتسمون رواتبهم مع آمر الوحدة العسكرية الذي يتستر عليه، وعادة ما يعمل بعضهم في جهة حكومية أخرى مدنية(٣٢)، ورغم ما تحقق من تقدم نسبي في عهد "ديفيد بترايوس" في هذا المجال، إلا أن الفراغ الأمني الذي يخلفه انسحاب القوات القتالية، قد يتسبب في أن يستحوذ على هذه العناصر ولاؤها الإثني(٣٣).

وينصرف **العامل الثالث** إلى اختراق هذه الأجهزة من قبل المليشيات المسلحة، والتي منها ما هو تابع للأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في العراق، خاصة منظمة بدر وجيش المهدي، فعلى سبيل المثال، تخلف العديد من عناصر الشرطة والجيش عن تأدية واجبهم في المُواجهات المسلحة التي دارت بين جيش المهدي والقوات الحكومية بدعم جوي من القوات الأمريكية في مدينة "البصرة" في ٢٥ مارس ٢٠٠٨، والتي تلاها قرار وزير الداخلية العراقي بطرد ١٣٠٠ عسكري من الشرطة والجيش(٣٤). وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة العراقية سعت لسد النقص في القوات بعد قرار الطرد عن طريق تجنيد ١٠ آلاف عنصر من المناطق الشيعية في الأجهزة الأمنية، مُتغافلة بذلك عن طلبات الدمج التي قدمتها عناصر الصحوات مُنذ عدة أشهر دون أن يتم النظر فيها(٣٥).

إن استمرار ضعف هذه الأجهزة، يجعلها غير قادرة على ضبط الأوضاع في المدن العراقية بعد انهاء العمليات القتالية في العراق، وسيسمح هذا الوضع لتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة بالإحتفاظ بمعاقلها والتي ستكون مرحلة نقل السُلطات الأمنية للقوات العراقية مرحلة مُلائمة لها لمُعاودة نشاطها في العراق، فقد استمرت مُعدلات العُنف في الإرتفاع مع بدء انسحاب القوات الأمريكية إلى خارج المدن العراقية، حيثُ بلغ إجمالي القتلى خلال يونيو ٢٠٠٩، ٥١٧ مدنياً، وخلال يوليو

٤١٨ مدنياً، وخلال أغسطس من العام ذاته ٥٣٧ مدنيا[٣٦]، كما ارتفعت خلال الفترة ١٨-٢٧ ديسمبر ٢٠١١ بصورة غير مسبوقة، حيثُ ارتفعت مُعدلات العُنف في "بغداد" و"الموصل" و"بعقوبة" و"كركوك"، وبلغ متوسط عدد الهجمات في بغداد وحدها ٩ هجمات في اليوم[٣٧].

إلى جانب ذلك، هُناك تدن في ثقة المُواطنين في عناصر الشرطة العراقية، فضلاً عن محدودية عددهم، فهُناك حاجة إلى عُنصر شرطة واحد لكُل ٤ مواطنين، خاصة أن الأمن في العراق لايزال يعتمد على إظهار القوة.

وبالتالي، يظل التحدي الذي يُواجه الحكومة العراقية خلال الفترة المُقبلة خاصاً برفع كفاءة الأجهزة الأمنية العراقية، ورفع مستوى ثقة المُواطن العراقي بها، واختيار الجهات التي ستقوم بذلك، هل من خلال الدول الإقليمية، أو من خلال قبول العروض الأمريكية. وإذا استمر الصراع بين القوى السياسية محكوماً بذات الديناميكية فإن تحقُق رفع الكفاءة أمر مُستبعد، فهذه المُهمة من أصعب المهام التي يُمكن إتمامها في المجتمعات المُتصارعة.

٢- <u>مشكلة "الجماعات" المُسلحة:</u>

لم ينته وجود الجماعات المسلحة السنية أو الشيعية في العراق، حيثُ أصبحت جزء من الواقع الأمني فيه، وذلك رغم العديد من عمليات الإعتقال والمُداهمة التي نفذتها القوات العراقية بالتعاون مع القوات الأمريكية قبل الإنسحاب، ويُمكن التمييز بين ثلاثة مجموعات مسلحة. تتمثل المجموعة **<u>الأولى</u>** في "جيوب" تنظيم القاعدة، حيثُ استعاد تنظيم "أنصار الإسلام"، والذي يُسمى بكتائب القاعدة في إقليم كردستان، نشاطه في شمال العراق، خاصة في "الموصل" حيثُ لاتزال القاعدة تحظى بدعم هُناك، بحسب الناطق بإسم قائد القوات الأمريكية السابق في العراق "ديفيد بيركيز". وقد تزامن ذلك مع ما تردد حول تحالُف القاعدة مع بعض الجماعات البعثية خاصة في مدينتي "كركوك" و"نينوى". ويرى "بيركيز" أن وجود القاعدة في "الموصل" لازال مُهماً بالنسبة لها حتى تتمكن من الإستمرار في العمل داخل العراق، ورأى حينها أن تمكُنها من السيطرة على بغداد يعني انتصارها على الحكومة العراقية والقوات الأمريكية[٣٨].

وتتمثل المجموعة الثانية في الجماعات المسلحة السنية، وتحديداً جيش رجال الطريقة "النقشبندية" الذي ينشط في شمال ووسط العراق، ويُلاحظ تزايُد استهدافه لقوات الأمن العراقية، وعناصر الصحوات، ومسئولين حكوميين ونشطاء المجتمع المدني، فعلى سبيل المثال، خلال الفترة من يوليو – أكتوبر ٢٠١١، تم اغتيال أو مُحاولة اغتيال أو الهجوم على ٦٦ مسئول حكومي[٣٩].

وتتألف المجموعة الثالثة من الميليشات الشيعية، والتي تُمثل تحدياً كبيراً للحكومة العراقية، واستناداً لتقرير المُفتش العام الخاص بإعادة بناء العراق تتألف هذه الميليشيات من جيش "المهدي"، وعصائب أهل الحق، وكتائب "حزب الله" في العراق(٤٠)، والتي رغم انخفاض مُعدل نشاطها خلال هذه الفترة، إلا أن شبكات دعمها مادياً ولوجستياً لا تزال قائمة خاصة في المحافظات الجنوبية.

ومن المتوقع أن يترتب على خفض القوات الأمريكية مزيد من تفكيك سُلطة الدولة الأمنية وفُقدانها عملياً لصالح نمو السُلطة الأمنية لهذه الجماعات، خاصة وأنها عادة ما تستهدف قوات الأمن العراقية، خاصة الجماعات الموالية لتنظيم القاعدة، والتي استناداً لتقرير "أنتوني كوردسمان"، باتت قادرة على التكيُف مع البيئة الأمنية المُتغيرة، ولاتزال قادرة على شن علميات تسقط عدد كبير من الضحايا(٤١).

وربما ترتبط خطورة هذه الجماعات أكثر بعلاقتها بالقوى السياسية، واحتمال لجوئها لهذه الجماعات لإدارة صراعها السياسي مع غيرها من القوى، خاصة في حالة المليشيات الموالية للتيار الصدري، ومنظمة بدر التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي(٤٢).

وهذا التحدي، من شأنه أن ينعش الدائرة الأولى للصراع في العراق السابق الإشارة إليها؛ فما حققه "المالكي" من انتصار على مليشيات جيش "المهدي" في مُواجهات مارس ٢٠٠٨ والذي مثل رادعاً لمُنظمة "بدر" وغيرها من الميلشيات المسلحة من المُمكن أن يتلاشى كإنجاز أمني. وقد حذر قائد القوات الأمريكية "كينيث هنزيكر" من خطورة المليشيات في المرحلة المُقبلة، حيثُ صرح بأن "عصائب أهل الحق وحزب الله، واليوم الموعود لاتزال قادرة على شن هجمات(..)، ويجب على قوات الأمن العراقية الإستمرار في مُكافحتها لأن وجودها لا يخدم المصالح العراقية"(٤٣).

وسيطرح هذا التحدي أمام الحكومة العراقية ثلاثة سيناريوهات، ينصرف **السيناريو الأول** إلى التفاوُض مع هذه الجماعات والوصول إلى صيغة مُشابهة لوضع الصحوات، بحيثُ تكون هذه الجماعات جزء من القوات العراقية، ولكن تُمارس مهام مُحددة، وبالتالي تُسهم في الحفاظ على النظام، ولكن نجاح هذه الصيغة يتطلب أولاً من الحكومة العراقية حل مُشكلة الصحوات.

ويتمثل **السيناريو الثاني** في التفاوُض مع هذه الجماعات والحوار معها على غرار عملية التفاوُض مع "طالبان" في أفغانستان، بحيثُ يتم إعطائها مكاسب سياسية، وربما أمنية في مجال حفظ النظام. وينصرف **السيناريو الثالث** إلى الدخول معها في مُواجهة مسلحة، وهذه الحالة ستكون انتقائية، حيثُ ستكون حكومة "المالكي" أقل نزوعاً للدخول في مُواجهة مسلحة مع الجماعات المدعومة من إيران.

٣ ـ استعصاء "دمج" الصحوات:

تختلف هذه المشكلة في طبيعتها عن مشكلة الجماعات المسلحة، من حيثُ شرعية وجودها التي ارتبطت بكيفية تشكلها، والإنجاز الأمني الذي حققته، ومن حيثُ ضمانها تمثيل السنة تحديداً في أجهزة الأمن العراقية، التي لا يزال تشكيلها مُختلاً، على نحو يضُر بكفاءتها. ومشكلة هذه الجماعات مُرتبطة بتحولها إلى قضية سياسية يتجاذبها "المالكي" مع القوى الأخرى، فضلاً عن وجود مُقاومة من داخل الأجهزة الأمنية العراقية لدمجهم.

وقد تزايد تسييس هذه القضية مع نقل مسئولية الصحوات فعلياً من القوات الأمريكية للحكومة العراقية في إبريل ٢٠٠٩. ورغم أهمية هذه الخطوة، إلا أنها لم تأت بما هو مُتوقع سواء من قبل القوات الأمريكية أو من قبل عناصر الصحوة ورؤساء العشائر، فرغم انتقال مسئولية ٨٢ ألفاً من عناصر الصحوة في ثماني محافظات إلى الحكومة العراقية خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٨ وحتى ١٢ مارس ٢٠٠٩، لم يتم دمج عدد كاف منهم في الأجهزة الأمنية استناداً للقرار ١١٨[٤٤]، كما اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات التي تهدف بطبيعتها لتصفية عناصر الصحوة، ومنها التأخُر في دفع رواتب عناصر الصحوة[٤٥]، ومُلاحقة ومُحاكمة عدد من عناصر الصحوة على ما ارتكبوه من جرائم قبل الإنضمام إلى مجالس الصحوة[٤٦]. وبحسب تصريح "زهير الجلبي"، مسئول ملف الصحوات في الحكومة العراقية، "لم يبق سوى ٥٢ ألف عُنصر من قوات الصحوة اليوم (أغسطس ٢٠١٠) وهم يتوزعون على تسع محافظات من أصل ١٨". وقد أدى تأخُر دمج الصحوات إلى انصرافهم عن العمل، فمثلاً في "سامراء" توجه ١٧٥٠ من أصل ٤٨٠٠ عُنصر صحوة في إبريل ٢٠٠٩ إلى كسب العيش بعيداً عن الصحوات، وقُتل منهم ١٦ والتحق ٧٥٠ بقوات الأمن، وبقي في "سامراء" كعناصر صحوة ٢٣٠٠ عنصر.

وقد كان الإتفاق على استئناف دمج الصحوات في اتفاق ١١ نوفمبر السابق الإشارة إليه، من العوامل التي سهلت تشكيل الحكومة الحالية، ولكن لم يتم اتخاذ خطوات فعلية، وقد نجحت القاعدة في استقطاب عناصر منهم إلى صفوفها، حيثُ نجحت في تجنيد ٤ من كُل ألف عُنصر بحسب إحصاءات الحكومة العراقية. كما أخذت القاعدة تستهدف نقاط التفتيش التي تُديرها عناصر الصحوات، وتستهدف قادتها وعناصرها.

ويُمكن فهم هذه الهجمات على أنها إشارة من القاعدة على قُدرتها على هدم الأمن الذي ساهمت في تحقيقه تلك الصحوات. وقد اعتبر أحد قادة قوات الصحوة في سامراء أن انسحاب القوات الأمريكية المُقاتلة يفتح أمام مُقاتلي القاعدة "باب الإنتقام" من الصحوات، حيثُ أكد أن "الإرهابيين يعتبروننا أبناء الأمريكيين، وأقسموا أن يقضوا علينا بعد رحيلهم"[٤٧].

ومع بدء انسحاب القوات الأمريكية، من المُتوقع أن تستغل التيارات السياسية المُعارضة لتشكيل الصحوات سيطرتها على أجهزة الدولة لتقوم بتصفيتها، ومن المُحتمل أن تتحول الصحوات إلى سبب في عودة العُنف مرة أُخرى في العراق، سواء كهدف للقاعدة أو كمُجندين لها خاصة مع استمرار تأخُر دفع رواتبهم وعدم تسليحهم، وعدم منحهم تراخيص حمل واستخدام السلاح واستمرار عمليات الإعتقال(٤٨). وبالتالي، تظل عناصر الصحوة تُشكل خطراً على أمن العراق إذا لم يتم التعامُل معها بما يضمن لها تمثيلاً في أجهزة الأمن، وفي حال استمرار التعامُل معهم "كغطاء للمُتمردين"(٤٩).

الخاتمة

تُعتبر قضايا الإستقرار والصراع في العراق من القضايا الحاكمة لمستقبل الدولة العراقية الجديدة، وهي مُرتبطة بعاملين، يتعلق العامل **الأول** بكيفية إدارة القوى السياسية خلافاتها ومدى قُدرتها على الإحتفاظ بالطابع السياسي لتلك العملية، وعلى بناء توافُق سياسي فيما بينها.

ويتعلق العامل **الثاني** بموقف قوات الأمن العراقية، حيثُ تفيد مُتابعة التقييمات الأمريكية للوضع في العراق بوجود قناعة ما بمحورية دور تلك القوات، حيثُ تحدث نائب الرئيس الأمريكي "جون بايدن" عن احتمال تدخُل الجيش العراقي في عملية تشكيل الحكومة بعد تعثُر تشكيل الحكومة العراقية بعد الإنتخابات الأخيرة(٥٠).

إن ما يحتاج إليه العراق في الفترة المُقبلة هو الحفاظ على ما أنجزه مُنذ ٢٠٠٦ في مجال إدارة الصراع بين القوى العراقية، بما يضمن شراكة حقيقية بينها في عملية صناعة السلام **Peace Making** ، ثُم عملية فرض السلام **Peace Enforcement** (٥١) في عراق "ما بعد الإحتلال الأمريكي".

وربما يحتاج في ذلك إلى نُخبة جديدة، تستطيع التعامُل مع إشكاليتين، الإشكالية **الأولى** خاصة بميراث عدم الثقة الذي ورثته القوى السياسية على اختلاف توجُهاتها وانتماءاتها منذ عهد النظام العراقي السابق، والتي في حال التغلب عليها ستُسهل على الحكومة عملية نزع سلاح الميليشيات المسلحة وحصر السلاح في يد أجهزة الدولة بعد أن تتم إعادة هيكلتها على أساس مهني بعيد عن الطائفية والعرقية، فتكون الأجهزة الأمنية فوق كل الحسابات السياسية.

وتتعلق الإشكالية **الثانية** بكيفية صياغة عقد جديد بين هذه الأطراف يختلف عن ذلك الذي صاغه الحاكم المدني للعراق "بول بريمر"، وورثته الحكومات العراقية المُتعاقبة بشكل أو بآخر، والذي أسس لنوع من الإستقطاب الطائفي انعكس في تشكيل التحالُفات السياسية، وهو ضروري ليكون أساساً ترتكز عليه تلك الشراكة وإطاراً حاكماً لها، بحيثُ يضمن العقد عدداً من الأمور، **أولاً** حلول مُتفق عليها للقضايا الخلافية كالمناطق المُتنازع عليها، ويطرح **ثانياً** صيغة توافُقية لتوزيع السُلطات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية وأي من الأقاليم التي ستنشأ بموجب المادة ١١٥ من الدستور العراقي، ويضمن **ثالثاً** عدم تهميش أي من القوى خاصة السنية وضمان تمثيل لها في الأجهزة الأمنية. ومن الضروري أن يتم التعامُل مع الشراكة ومع العقد كعملية مُستمرة طويلة المدى، بدلاً من التعامُل معها كقضية انتخابية يُمكن استغلالها لتشكيل تحالُفات سياسية.

وإذا كانت الإشكاليات السابقة مُرتبطة بالوضع داخل العراق، من حيثُ نطاق مُعالجتها، فإن كيفية مُعالجتها تترتب عليها تداعيات تتخطى حدود الدولة العراقية، فمن ناحية ستُحدد كيفية علاج الإشكاليات السياسية السابق مُناقشتها، وإشكالية دمج الصحوات إلى مدى بعيد مستوى الثقة بين العراق والدول العربية، خاصة دول الخليج العربي الست، لاسيما وأنها عبرت في أكثر من مرة مُنذ العام ٢٠٠٣ في إطار اجتماعات ٥+٢ التي اشتركت فيها مع الولايات المتحدة، ومنتديات حوار المنامة الذي يُعقد سنويا، عن حساسية مسألة إقصاء السُنة من العمليتين السياسية والأمنية، واعتبرت ذلك مُبرراً لإنخفاض تمثيلها الدبلوماسي في العراق.

ومن ناحية ثانية، ستُحدد مسألة التداوُل السلمي للسُلطة وكفاءة القوات العراقية طبيعة علاقة العراق مع إيران، وستلعب دوراً مُهماً في تحديد مسار هذه العلاقات، وهل ستتجه نحو الصراع، أم سيظل العراق تابعاً سياسيا لإيران. كما ستُحدد من ناحية ثالثة نمط العلاقات مع الولايات المتحدة، وهل سيتحول العراق إلى "محمية" أمريكية، أم إلى "حليف" إستراتيجي "جديد" في المنطقة. وبالتالي، تُعتبر هذه المرحلة ذات أهمية خاصة في تحديد مُستقبل الصراع والإستقرار في العراق، فضلاً عن وضع الأسس المُحددة لعلاقاته الإقليمية والدولية في المستقبل.

الهوامش

(١) فعلى سبيل المثال صاحب توقيع اتفاق وضع القوات بين الحكومتين الأمريكية والعراقية في نوفمبر ٢٠٠٨، تصريحات من مسئولين في بعض دول الجوار تحذر من الإنسحاب "غير المسئول" للقوات الأمريكية، ومن ذلك تصريح الأمير "تركي الفيصل"، سفير المملكة العربية السعودية السابق لدى واشنطن ولندن، والذي صور فيه انسحاب القوات الأمريكية من العراق على أنه يفسح المجال أمام القوى السياسية العراقية التي ترغب في تقسيم العراق، حيث صرح بأنه: "مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق العام المقبل، فإن ذلك هو الخيار الوحيد أمام العديد من الفصائل السياسية العراقية التي تطمح إلى تقسيم العراق". انظر:
"تقرير عن تشكيل حكومة الإحتلال الخامسة"، ٢١ مايو ٢٠١٠، وكالة الأخبار العراقية:
http://www.iraq4all.org/2009-12-08-22-54-20/9843-2010-05-21-11-19-33.html

(٢) وهذه هي الفكرة التي استندت إليها عملية "التدفق" **Surge** التي نفذتها إدارة الرئيس "جورج بوش" في عام ٢٠٠٧، والتي بموجبها ارتفع عدد القوات الأمريكية في العراق إلى ١٧٧ ألف جندي بهدف تأمين بغداد والأنبار على وجه التحديد.

(٣) بلغ عدد القتلى ١٢٠٤٩ خلال العام ٢٠٠٣، و١٠٥٧٣ خلال العام ٢٠٠٤، و ١٤٣٢٤ خلال العام ٢٠٠٥. تم الحصول على هذه الأرقام من المنظمة العراقية الخاصة بإحصاء عدد القتلى العراقيين Iraq Body Count. تقوم هذه المنظمة برصد عدد القتلى في العراق منذ الأيام الأولى للإحتلال بالإعتماد على ١٢٠ مصدراً إعلامياً غربياً و٧٠ مصدراً غير غربي، انظر:
"Civilian Deaths from Violence in 2007",Jan. 1, 2008, Iraq Body Count: < http://www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/2007>
"Documented Civilian Deaths –monthly table ", June 22, 2009, Iraq body count: <http://www.iraqbodycount.org/database/>

(٤) ارتفع عدد الضحايا من المدنيين خلال العام ٢٠١٠، حيث بلغ ٤٠٤٥ مدني، وهو معدل مرتفع نسبياً، انظر:
"Iraqi deaths from violence in 2010", Dec.30,2010, , Iraq Body Count: http://www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/2010/

(٥) بموجب المذكرة الرسمية التي تم توقيعها بين الحكومة العراقية والإدارة الأمريكية في ١٨ ديسمبر ٢٠١١، انتهت المهام القتالية للقوات الأمريكية، ولا يتبق في العراق سوى ١٥٠ جندي يحرسون السفارة الأمريكية، وحوالي ٢٠٠٠ جندي وقاعدة واحدة. ويتزامن مع ذلك بدء عملية موازية، تتعلق بزيادة عدد المتعاقدين من شركات الأمن الخاصة ليقوموا بدعم القوات الأمريكية، وبحسب السفير "كنيدي" المسئول عن هذا الملف في وزارة الخارجية الأمريكية، سيبلغ عدد المتعاقدين حوالي ١٦ ألف. انظر:
"بانيتا يوقع مذكرة رسمية بإنهاء الحرب الأمريكية في العراق"، الحياة، ١٩ ديسمبر ٢٠١١.

(6)Remarks by the President at Disabled Veterans of America Conference in Atlanta, Georgia, 2 August, 2010.The White House:

http://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-disabled-veterans-america-conference-atlanta-georgia

(٦) بموجب المذكرة الرسمية التي تم توقيعها بين الحكومة العراقية والإدارة الأمريكية في ١٨ ديسمبر ٢٠١١، انتهت المهام القتالية للقوات الأمريكية، ولا يتبق في العراق سوى ١٥٠ جندي يحرسون السفارة الأمريكية، وحوالي ٢٠٠٠ جندي وقاعدة واحدة. ويتزامن مع ذلك بدء عملية موازية ، تتعلق بزيادة عدد المتعاقدين من شركات الأمن الخاصة ليقوموا بدعم القوات الأمريكية، وبحسب السفير "كنيدي" المسئول عن هذا الملف في وزارة الخارجية الأمريكية، سيبلغ عدد المتعاقدين حوالي ١٦ الف. انظر:

"بانيتا يوقع مذكرة رسمية بإنهاء الحرب الأمريكية في العراق"، الحياة، ١٩ ديسمبر ٢٠١١.

Remarks by the President at Disabled Veterans of America Conference in Atlanta, Georgia, 2 August, 2010.The White House:

(٧) صاغ "مايكل لوند" إطارا تحليليا لتحليل الصراعات، تألف من خمسة محاور، المحور الأول يهتم بتحديد الأطراف الرئيسية والثانوية المُنخرطة في الصراع، ويهتم المحور الثاني بتحديد أسباب الصراع كما أعلنتها أطرافه ، ويهتم المحور الثالث بتتبع المراحل الزمنية للصراع، ويهتم المحور الرابع بالعلاقات بين قادة أطراف الصراع، من خلال محاولة الإجابة على عدد من التساؤلات: هل هناك اتصال بينهم ؟، ما هو حجم الموارد لدى كل منهم؟، وما هي طبيعة ميزان القوى بينهم؟. في حين يهتم المحور الأخير بتاريخ الصراع بين الجانبين، من حيث خبرة التعايش السلمي ومدتها، وسبب انتهاء فترة التعايش وبدء الصراع بين الجانبين ، وما هي الجهود السابقة لحلحلة الصراع، وهل فشلت ولماذا؟. انظر:

Michael S .Lund, Preventing Violent Conflicts, (Washington D.C.: USIP Press Books, 1996).

(٨) إيمان رجب، "ديناميكيات العنف في العراق"، سلسلة قضايا (تصدر عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية)، عدد ٦١، يناير ٢٠١٠.

(٩) أكد الاتفاق أحقية الشيعة في منصب رئيس الوزراء الذي حصل عليه نوري المالكي، وأحقية الأكراد في منصب رئيس الجمهورية والذي حصل عليه جلال الطالباني، في حين حصلت القائمة العراقية التي تمثل الشيعة والسنة على حد سواء، على "وعد" بإطلاق عملية المصالحة الوطنية من خلال المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا الذي سيتم إنشاؤه، والإفراج عن المعتقلين، و ١٢ وزارة، ورئاسة مجلس النواب التي حصل عليها أسامة النجيفي كممثل للقوى السنية العضوة في القائمة، ومنصب نائب رئيس الجمهورية ومنصب نائب رئيس الوزراء، ورئاسة المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا.

(١٠) "المالكي يهدد بتشكيل حكومة أغلبية سياسية، وعلاوي يطالب التحالف الشيعي باستبداله"، الحياة، ٢٢ ديسمبر ٢٠١١.

(١١) انظر تصريح قيس الخزعلي في جريدة الشرق الأوسط: "زعيم جماعة عصائب أهل الحق: قررنا الانخراط في العملية السياسية"، الشرق الأوسط، ٢٧ ديسمبر ٢٠١١.

(12) "After US Pullout , an Impossible Task? ", International Herald Tribune, 17 August 2010.

(13) Edward Luttwak, Coup d'etat: Apractical Hand book, (London: The Penguin Press, 1968), pp.28-50.

(14)Robert Dryfus, "Coup in Iraq", Tom Paine. Commonsense, project of the institute for America's future, 6 October 2006:
http://www.tompaine.com/articles/2006/10/06/coup_in_iraq.php

(15)"After US Pullout , an Impossible Task?", Op.Cit.

(16)See: Bill Murray, "Diyala governor survives potential coup d'état, suicide bomber", Long War Journal, 14 August 2008.

(17)Anthony H. Cordesman, "Iraq : Putting US Withdrawal in Perspective", report published by Center for Strategic and International Studies, Dec.15, 2011.

(١٨) "ردود فعل متباينة على قرار محافظة ديالي التحول إلى إقليم"، الحياة، ١٤ ديسمبر ٢٠١١.

(١٩)"ذي قار : كتلتا الحكيم والصدر تهددان بتعليق عضويتهما في مجلس المحافظة"، الحياة ، ١٩ أغسطس ٢٠١٠.

(٢٠) "تحالفات أكراد العراق ..مطالب تعجيزية ومقاعد برلمانية أقل من السابق"، ٢٨ يونيو ٢٠١٠، الرافدين:
http://www.alrafidayn.com/2009-05-26-22-07-53/17793-2010-06-28-07-32-43.html

(٢١) حول نص البيان انظر: "إقليم كردستان يحيي ذكرى حلبجة"، الحياة ، ١٧ مارس ٢٠٠٩.

(٢٢) صرح مسعود بارزاني بأن "لدينا حق تحقيق المصير ولكن نحن نعي الوقائع على الأرض ونؤمن بأنه طالما يتمسك العراقيون بالدستور سنبقى ملتزمين بالعراق، فالعراق أقوى بالأكراد والأكراد أقوى بالعراق". انظر:
"البارزاني: لدينا حق تقرير المصير والسياسة النفطية للحكومة العراقية "فاشلة"، وكالة أنباء أصوات العراق، ١٣ مارس ٢٠٠٩:
http://ar.aswataliraq.info/?p=133906

(٢٣) انظر: "العراق: انتحاري يقتل ثمانية أشخاص ويصيب عشرة بتكريت "، ٢١ يونيو ٢٠١٠، بي بي سي العربية:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/06/100621_iraq-musilblast_tc2.shtml

"كربلاء : إجراءات لحماية متاجر الصاغة واتهامات للبعث بتنفيذ عمليات اغتيال"، الحياة، ١٨ أغسطس ٢٠١٠.

(24) See: " Civilian deaths from violence in 2009 ", Dec.31, 2009, Iraq Body Count:
http://www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/2009/
"Iraqi deaths from violence in 2010", Dec.30,2010 , Iraq Body Count:
http://www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/2010

(25) Marc Santora, "US Leaves Iraq: Distrust When Anger Lingers", New York Times, 29 June 2009.

(26) Special Inspector General for Iraq Reconstruction, Quarterly Report to U.S. Congress, 30 October 2011, p.54

(27) Ibid.,p.56.

(28) "Measuring Stability and Security in Iraq", Report to the American Congress ,May 2010, p.47.

(29) See:-Thomas E. Ricks,"US Still Waiting for Iraq Forces to Stand Up", The Washington Post, Oct. 1, 2006.
-Stephen Biddle, "Securing Baghdad, Thinking Saigon", Foreign Affairs April 3, 2006 .

(30) Deborah white, Op.Cit.

(٣١) انظر أيضا:
"Suicide Bombers kills dozens in an attack on Iraqi Army recruits", The international Herald Tribune, 18 August 2010.

(٣٢) رصد وزير الداخلية جواد البولاني وجود أكثر من ٧٠ ألف درجة وهمية رصدت بين منتسبي شرطة الحمايات FBS ، انظر:
"بغداد: الجندي الفضائي خليفة المتبرع وكلاهما خارج الخدمة العسكرية"، الحياة، ٢٢ أغسطس ٢٠١٠.

(33) " Suicide Bombers kills dozens in an attack on Iraqi Army recruits", Op.Cit.

(34) Stephen Farrell and James Glanz, "More than 1000 in Iraq's Forces Quit Basra Fight", The NewYork Times, April 4, 2008.

[35] Ibid.

[36] Refer to the Recent Events section at Iraq Body count :
< http://www.iraqbodycount.org/database/recent/6/ >

[37]See: "Incidents for the period 18 December -27 December 2011", Iraq Body Count:
http://www.iraqbodycount.org/database/incidents/page1

[38] Rod Nordland, "US and Iraq Weigh Exceptions to Exit Deadline", The International Herald Tribune, Apr.28, 2009.

[39]Special Inspector General for Iraq Reconstruction, Op.Cit.,pp. 60-61.

[40] Ibid., p. 56.

[41] Anthony H. Cordesman, Op.Cit.

[٤٢] وقع أعضاء المجلس السياسي في محافظة البصرة على وثيقة "محرم الحرام" والتي تعهدوا بموجبها بحفظ الأمن في المحافظة بعد انسحاب القوات الأمريكية، وتجنب استخدام السلاح لغراض سياسية، والسعي لضمان نجاح الانتخابات المحلية بعد الانسحاب، وهي وثيقة شبيهة بوثيقة "الزهراء" التي تم توقيعها في ٢٠٠٦ والتي لم تكن فاعلة. انظر: "الأحزاب في البصرة تتعهد حصر السلاح بالدولة بعد الانسحاب الأمريكي"، الحياة، ١٣ ديسمبر ٢٠١١.

[٤٣] "الجيش الأمريكي يستبعد خيار نشر قوات دولية في المناطق المتنازع عليها"، الحياة، ٢٥ أغسطس ٢٠١٠.

[٤٤] حيث أعلنت حكومة المالكي في ديسمبر٢٠٠٧ عن خطة لدمج ٢٠% من عناصر الصحوة في الأجهزة الأمنية التابعة لوزارتي الداخلية والدفاع بعد إجراء عدد من الاختبارات والتحريات حول أصحاب طلبات الدمج، ثم قننت ذلك في أمر ديواني رقم ١١٨ صدر في ٨ سبتمبر ٢٠٠٨ ونص على دمج العناصر التي ليس لها سجل إجرامي في الأجهزة الأمنية، والنظر في مدى صلاحية من تبقى من عناصر الصحوة للانضمام للأجهزة الإدارية للدولة.

[٤٥]على سبيل المثال، انسحب ١٣٠ عنصرا من ٣٠ حاجز تفتيش في شمال بابل، واستقال من صحوة الغزالية ٥٠ عنصرا من أصل ١٧٥ خلال شهر أبريل ٢٠٠٩ اعتراضا على عدم دفع رواتبهم.

[٤٦] ومن ذلك القبض على ناظم الجبوري، زعيم الصحوة في مدينة الضلوعية، بتهمة المشاركة في قتل شيعة الدجيل خلال العام ٢٠٠٦ والمشاركة في استهداف نقطة للشرطة هناك. كما تم اعتقال عادل المشهداني، رئيس مجلس الصحوة في منطقة الفضل، في مارس ٢٠٠٩ بتهمة الارتباط بالقاعدة وتنفيذ عمليات تفجير، ثم اعتقال عناصر من الصحوات في الإسكندرية شمال بابل بتهمة الإرهاب. انظر:

"Iraqi Sunni Fighters Detained for Past Attacks", The Washington Post, May 3, 2009
"Iraqi Forces Arrest Us allied Militia Leader", The Washington Post, May 3, 2009.

(٤٧) "الصحوات تخشى انتقام القاعدة بعد انسحاب القوات الأمريكية "، مرجع سبق ذكره.

(٤٨)"صحوات ديالي تتوعد القاعدة ثأرا وتطالب الحكومة بالسلام "، الحياة ، ٢٩ أغسطس ٢٠١٠.

(٤٩)هذا ما تراه حكومة المالكي ، وصرح إيثان فلاح حسن، قائد الشرطة، "لا أريد أن أضم أي منهم في القوات الخاصة بي .. في رأيي الكثير منهم يجب أن يعتقلوا"، انظر:
"American Troops hand Over Control in Iraq ", Op.Cit.
وهذا الخطر تؤكده المواجهات التي وقعت بين اللجان الشعبية التابعة لمجلس الصحوة في بعقوبة بمحافظة ديالي والشرطة العراقية، والتي كانت بسبب رفض قائد شرطة المحافظة واللجنة السياسية في مجلس المحافظة مطالبها بالالتحاق بالأجهزة الأمنية الخاصة بالمحافظة بدعوى مشاركتها في قتل وخطف مواطنين خلال الأعوام الثلاث الماضية، وقد هيأ هذا الوضع مناخا سمح لتنظيم القاعدة بتنفيذ هجمات جديدة أثناء ذلك في المدينة.انظر: "اشتباكات بين اللجان الشعبية المسلحة والشرطة "، الحياة، ١١ فبراير ٢٠٠٨.

(٥٠) "برلمانيون يقللون من المخاوف بشأن تدخل الجيش في العملية السياسية"، الصباح، ١٥ سبتمبر ٢٠١٠.

(٥١)يصاحب هاتين العمليتين وفق منهج مايكل لوند تخفيف حدة الصراع Conflict Mitigation ثم إنهاء الصراع Conflict Termination ، وتعتبر هذه العمليات الأربع البداية الحقيقية لإنهاء الصراع بين القوى في المجتمعات المنقسمة.

العدد ٩٢ - السنة الثامنة
أغسطس ٢٠١٢

رقم الإيداع : ١٢٤٨٦ لسنة ٢٠٠٤





المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية

١٤٣ شارع الشويفات - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة
تليفون : ٦١٧٥٥٥٠ - فاكس : ٦١٧٥٥٥٣
بريد اليكترونى : info@icfsthinktank.org
www.icfsthinktank.org